حيث انطلق بعد فترة قصيرة. على ان ما اصاب الاسطول العثماني بعدئذ على يد سيدي علي ريس عام 1554 كان ضربة قوية وجهت الى الاسطول العثماني في البصرة جعلته لا يستطيع ان يفيق منها فترة طويلة. فقد بدأ قائد الاسطول مغامرته قاصدا القطيف، وليتتبع خطوات الاسطول البرتغالي الذي فاجأه عندما اتجه جنوبا مجتازا هرمز، وكانت خسارة كبيرة لا تعوض للعثمانيين عندما اضطر سيدي علي الى بيع قطعات اسطوله التي نجا بها بعد ان قذفته الامواج الى الساحل الهندي. وقد فشل العثمانيون في اخراج البرتغاليين من الخليج العربي، وحتى عندما ضعف الاخيريين عند انضمام بلادهم عام 1580 الى اسبانيا، كان العثمانيون بدورهم قد وهنوا وبرزت قوتان جديدتان هما هولندا وبريطانيا. ولم يلاحظ على العثمانيين انهم قاموا بأي نشاط يذكر في الخليج العربي باستثناء محاولتهم في احتلال البحرين عام 1559. وكانت حصيلة العثمانيين هو احتلالهم بمساعدة قبائل المنتفك مقاطعة الاحساء، الا ان هذا الاحتلال لم يتم عن طريق البحر، وانما حققه جيش من المشاة عن طريق البر عام 1592 بقيادة فتحي باشا.

المحاضرة الخامسة / ـ الادارة العثمانية في العراق:

1. التقسيمات الادارية :

بادرت الدولة العثمانية على اثر الاستيلاء على بغداد في 1534م، والحاق البصرة على نحو مباشر بالدولة في 1546، الى وضع تقسيم اداري منظم للعراق لكونه احد اهم ولاياتها من ناحية ولأنها لم تجد تقسيما اداريا واضحا له، من ناحية اخرى، وقد روعيت في التقسيم الاوضاع الخاصة بالبلاد، ولا سيما ما يتعلق بالعشائر العربية والكردية التي تؤلف نسبة كبيرة من السكان. وقد طبق العثمانيون على العراق نظام الايالات المعمول به في بقية انحاء الامبراطورية. والايالة او الولاية هي اكبر وحدة ادارية وتقسم الى وحدات ادارية اصغر تعرف

بالسناجق ومفردها سنجق اي لواء وحاكمها يعرف بالسنجق بك اي امير اللواء. وقسم العراق اول الامر على اربع ولايات اخذت شكلها المنتظم في اوائل القرن السابع عشر الميلادي وهي بغداد والموصل والبصرة وشهرزور (كركوك)، ثم اضيفت ولاية الاحساء.

من الصعوبة وضع حدود دقيقة للولايات العراقية وذلك لعدم الثبات الذي اتسمت به، اذ كانت عرضة لتغيرات مستمرة حيث تم نقل قسم من السناجق من ولاية الى اخرى، او زيادة عدد سناجق الولاية نفسها، ولنا مثال جيد هو اربيل وشهرزور، فقد جعل العثمانيون اربيل سنجقا تابعا لولاية بغداد، واستمرت كذلك طيلة القرن السادس عشر، ثم التحقت في القرن السابع عشر بولاية شهرزور التي كان مركزها مدينة كركوك، وقد ادى بروز وتنامي قوة الامارة البابانية منذ اواخر القرن السابع عشر وسيطرة حاكمها بابا سليمان(1669-1699) على مدينة كركوك عام 1660 واستمرارها تحت حكم البابانيين حتى عام 1701، الى دفع العثمانيين الى الغاء ولاية شهرزور من التقسيمات الادارية للعراق منذ بداية القرن الثامن عشر. ويبدو ان هذا الالحاق شمل توابع كركوك ايضا ومنها اربيل التي استمرت تبعيتها لولاية بغداد. وتشير المصادر التاريخية الى مثل هذه التبعية، ففي عام 1804 كان حاكم اربيل هو سليمان بك ابن اخت والي بغداد المملوكي علي باشا(1802-1807)، وفي عام 1821 عين الوالي المملوكي داوود باشا(1816-1831) اخاه احمد باشا حاكما على اربيل. ونجد مثالا اخر لهذا الاضطراب الاداري، فقد كان سنجق السليمانية تابع اداريا لإيالة شهرزور التي اعيد تشكيلها عام 1849، بعد ان كان تابعا لبغداد، ويعود سبب هذا التغيير الى بعد سنجق السليمانية عن بغداد، مما جعل هناك صعوبة في تامين الامن والنظام فيها. ولكن في عام 1851 الحقت ايالة شهرزور نفسها بإيالة بغداد، بعد ان قررت الدولة العثمانية اقامة ادارة موحدة وموسعة في العراق بغية تسهيل حل مشاكل البلاد. وكذلك نجد الحالة ذاتها في كربلاء فقد عدت هذه المدينة قضاء تابعا لإيالة بغداد وشهرزور عام 1845 قبل ان تفرد الاخيرة بإيالة مستقلة، ثم اتخذت الدولة العثمانية قرارا عام 1858 بإعادة تشكيل ايالة بغداد واصبحت كربلاء سنجقا، وفي عام 1874 أُنزلت الى درجة قضاء.

كانت السناجق تقسم على وحدات ادارية صغيرة يطلق على كل منها قضاء. والاقضية تقسم على نواح وقرى صغيرة. ويدير الاقضية على نحو عام القاضي والصوباشي والسباهية الموجودون في القضاء. في حين يدير النواحي والقرى شيوخها الذين يسمون كتخذا، يعاونهم نائب القاضي الموجود في الناحية. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، طبق على العراق نظام (تشكيل الولاية) الذي اصدرته الحكومة العثمانية عام 1864. وقسم العراق بموجبه على ولايات ثلاث هي: بغداد والبصرة والموصل. وقسمت كل ولاية على عدد من الالوية وهذه بدورها قسمت على وحدات ادارية اصغر تدعى كل منها بالقضاء، والقضاء قسم على النواحي، وهذه انقسمت على اصغر الوحدات الادارية التي هي القرية. وتدار هذه الوحدات حسب تسلسلها من قبل: الوالي، المتصرف، القائم مقام، مدير الناحية، المختار.

2.الولايات العراقية في العهد العثماني:

بـغـداد:

اهم واكبر ولايات العراق، بل تعد من اهم المدن الخاضعة للسلطان العثماني، ويطلق عليها احيانا كما اشار رحالة ايطالي في منتصف القرن السابع عشر باسم بغداد المقدسة. وكانت المدينة قاعدة مهمة للعمليات العسكرية ضد ايران، ولكونها هدفاً مستمراً لكل الحملات الايرانية. وباشا بغداد اعلى باشوات العراق رتبة ، وغالبا ما يعهد اليه الاشراف على الولايات الاخرى وحمايتها مما قد تتعرض له من خطر. وفيها ثمانية عشر سنجقاً او لواء. وولاية بغداد من النوع الذي يطلق عليه في نظام الادارة العثماني مصطلح (سالیانة) وكانت وارداتها مع سناجقها تعطى بالالتزام (بروجه تخمين) وترسل وارداتها بعد استقطاع مصاريف الولاة والسنجق بكيه وبقية الموظفين واحتياجات الولاية الاخرى الى خزانة الدولة تحت اسم (مال ارساليه). وبمقتضى هذا النظام، كانت الدولة تعهد الى شخص من ذوي النفوذ والثراء بجباية الضرائب المقررة على منطقة معينة مدة زمنية محددة

اول الامر. وكان عليه قبل مباشرة عمله ملتزما (مقاطعجي) ، ان يدفع مبلغا من المال يعادل ضريبة سنة من الضرائب المقررة على المنطقة التي تسمى (دائرة الالتزام) التي يمارس فيها اختصاصاته، يسدده الى دائرة تعرف باسم ديوان الروزنامة (المسؤول عن تحرير وضبط الحسابات في الدفاتر الرسمية) ليحمل لقب (ملتزم) مع المستندات الرسمية التي توضح منطقة التزامه ومقدار الاموال المقررة عليها. وكان ديوان الروزنامة يصدر في الوقت ذاته (تذاكر ديوانية) الى سكان المنطقة المعينة يحدد فيها اسم الملتزم ومقدار المال الواجب دفعه، وذلك من قبيل الرعاية لمصالح السكان، فلا يطالبهم الملتزم بأكثر مما هو مقرر عليهم. ومع ذلك كان الملتزم يحقق في ظل هذا النظام ارباحاً مادية مختلفة منها حصوله على (الفائض) وهو الفرق بين ما دفعه وحصيلة ما يجبيه فعلاً من السكان في دائرة التزامه. وبالرغم من اشتراط الدولة على الملتزم عدم الحصول على اكثر من النسبة المحددة، الا ان تدهور مؤسساتها شجع الملتزمين على استغلال مناصبهم وجمع ما يزيد على المبالغ القانونية كثيراً، فأساءوا الى الفلاحين واقتصاد الريف اساءة بالغة. وتسلل نظام الالتزام الى مختلف نواحي الدخل الحكومي، فكانت المدن والقرى تمنح بموجبه، كما كان شيخ العشيرة يلتزم بجمع الاموال الاميرية من افراد عشيرته. وقد الغى هذا النظام بموجب مرسوم الاصلاح (خطي كولخانة) الذي صدر في 3 تشرين الثاني 1839م . وفي شهر كانون الاول من السنة نفسها، صدر قانون تقرر فيه ان يجمع حكام الولايات ابتداءً من اول اذار 1840م الضرائب القانونية فقط، وان يتولى جمعها جباة مدنيون يتقاضون رواتبهم من الدولة. الا ان تطبيق ذلك ظل متعثراً، وبقي الالتزام ساري المفعول بالرغم من صدور مرسوم سلطاني اصلاحي اخر في 18 شباط 1856م عرف باسم (خطي همايون) منع فيه الموظفون واعضاء المجالس المحلية من الاشتراك في اي (التزام) كخطوة اولى للقضاء على هذا النظام نهائياً. وقد ظل نظام الالتزام مطبقاً على العراق على الاراضي العشائرية والاميرية، حيث كان يسند الى الشيوخ التزام ديرة عشائرهم وساد هذا الاسلوب طويلاً حتى توقف في اواخر القرن التاسع عشر.

الموصل:

وهي اولى مناطق العراق التي دخلت في حوزة الدولة العثمانية منذ عام 1516، وقسمت الى سناجق في عهد السلطان سليمان القانوني كما توضح ذلك سجلات الدولة العثمانية الخاصة بولاية الموصل. وطبق عليها منذ منتصف القرن السادس عشر نظام الاقطاع الحربي العثماني وبموجبه كان السلطان يمنح ارضاً لأفراد من سلاح الخيالة يستقرون فيها ويشرفون على زراعتها بمساعدة الفلاحين الذين كانوا يتولون زراعتها بصفتهم مستأجرين. وكانت هذه الاراضي تسمى اقطاعات. ويطلق على الفرسان الذين يحصل عليهم الجيش عن طريق الاقطاع الحربي اسم (السباهية الاقطاعية). وهم لا يتقاضون مرتبات نقدية من الحكومة بل يعتمدون على واردات اقطاعاتهم التي يطلق عليها المصطلح التركي (مال مقاتلة)، وفي مقابل ذلك كان على هؤلاء الفرسان ان ينضموا الى الجيش حالما تشتبك الدولة في حرب ومعهم عدد من الاتباع بخيولهم واسلحتهم. وكان عدد هؤلاء الفرسان الاقطاعيين يتناسب مع مساحة الاقطاع ومع الايراد الذي تغله هذه الارض الاقطاعية التي كانت على ثلاثة انواع رئيسة هي :

1. اقطاع مساحته صغيرة نسبيا يسمى (تيمار) يغل على صاحبه ايراداً يبلغ ثلاثة الاف اقجة (عملة فضية لا يزيد وزنها على ربع مثقال من الفضة وقيمتها لم تكن مستقرة)، وكان عليه ان يقدم الى الجيش وقت الحرب عدداً من الفرسان يتراوح ما بين اثنين واربعة بخيولهم واسلحتهم.

2. اقطاع اكبر مساحة يسمى (زعامت) يمنحه السلطان الى الفارس الذي اظهر كفاية قتالية، ويغل على صاحبه دخلاً يصل الى مئة الف اقجة، وعليه ان يقدم للجيش وقت الحرب عدداً من الفرسان يتحدد بنسبة فارس واحد عن كل خمسة الاف اقجة. وهذان النوعان (تيمار وزعامت) يخضعان لنظام التفتيش الذي يقوم به (الدفتر داريون).

3. اقطاع اكبر مساحة من النوعين الاولين اسمه (خاص) لا يخضع للتفتيش، ويمنح عادة للولاة الذين يكونون في الخدمة الحكومية، ويتجاوز وارده مائة الف اقجة. وبجانب هذه الاقطاعات الحربية، كانت هناك بعض الاقطاعات التي هي من نوع (خاص) ملكاً للسلطان ويطلق عليها (خواص همايون) وهي اكبر واهم الاقطاعات. وكل مجموعة من هذه الاقطاعات كانت تشكل وحدة ادارية يطلق عليها (سنجق او لواء) على رأسها (سنجق بك) وهو مسؤول عن ادارة الشؤون المدنية في لوائه، فضلاً عن مهامه العسكرية.

كانت حدود الموصل تتوغل قليلاً في كردستان شرقاً، وفي تكريت جنوباً الا ان تلك الحدود لم تكن واضحة تماماً . وتختلف المصادر حول عدد سناجقها وعلى الارجح كانت ستة سناجق.

البصـــرة:

لقد كان موقع البصرة منحها خصوصية بالنسبة للدولة العثمانية، نظرا لقيامها بالوظيفة الدفاعية بدلا من السلطة العثمانية، فالبصرة في موقعها على رأس الخليج العربي تحيطها مخاطر انية واخرى دائمة، فمن ناحية الشرق فان لإيران دور مهم في تأجيج الصراع من خلال هجماتهم على المدينة، اما من ناحية الغرب فان متاعبها متأتية من القبائل المتنقلة في الصحراء.

صنفت من ولايات السالیانة، وهناك خلاف تاريخي حول تقسيم البصرة الى وحدات ادارية، فبعض المصادر تشير الى ان البصرة لم تقسم على سناجق بسبب تركيبها العشائري، ومع ذلك تشير مصادر اخرى ان البصرة مؤلفة من ثمانية سناجق، وكانت تجبى ضرائبها بالالتزام وعدت وحدة ادارية واحدة يتسلم الوالي المعين لإدارتها راتباً سنوياً على شكل سالیانة في حين ان هناك ما يدل على ان ولاية البصرة قسمت على ثمانية سناجق وغالبيتها

عبارة عن قلاع حربية فيها حاميات عسكرية لمواجهة انتفاضات القبائل وتهديدات حكام ايران. ويبدو ان عدد سناجقها ارتفع الى سبعة عشرين سنجقاً في الربع الاخير من القرن السادس عشر. ومن العسير تحديد مواقع السناجق والقلاع كافة بدقة لاندثار الكثير خلال مدة لا تزيد على القرن ، بفعل الحروب والكوارث الطبيعية. استمرت البصرة ولاية مستقلة يحكمها وال مثل غيرها من الولايات، الا انها الحقت بولاية بغداد في 1733 حيث اصبح والي بغداد يعين عليها متسلماً ينوب عنه في حكم المدينة. وظل الوضع الاداري في البصرة على هذه الصورة حتى منتصف القرن التاسع عشر حينما صارت ولاية قائمة تحت ادارة (باشا) شبه مستقل وقد ضمت الاراضي الواقعة على شط العرب والفرات الى السماوة، وعلى دجلة الى العمارة التي ادخلت ضمن حدودها و تشمل الحي وشط الغراف. وقد منح والي البصرة صلاحية الاتصال المباشر مع الباب العالي، ولكن في الشؤون العسكرية والمالية ظل يتبع والي بغداد. على ان الوضع الاداري للولاية لم يستقر كلياً، فأحيانا تلحق بولاية بغداد ثم تنفصل عنها فيلحق بها او تنتزع منها مناطق تقع بين المدينتين. ولكنها على نحو ما تبقى حتى في حالة انفصالها ولاية مستقلة تابعة لولاية بغداد التي يتمتع واليها بصلاحيات واسعة في ادارتها. فعلى سبيل المثال غدت البصرة عام 1869 لواء تابعاً لولاية بغداد ، وفي عام 1875 م رفعت مرتبتها من لواء الى ولاية، وفي عام 1880، انزل درجتها مرة اخرى من ولاية الى متصرفية (لواء) عام 1884، واستمرت حتى الاحتلال البريطاني عام 1914.

شهرزور (كركوك):

طبق فيها نظام الاقطاع الحربي، وقسمت على عشرين سنجقاً خلال القرن السادس عشر، ارتفع الى اثنين وثلاثين في منتصف القرن السابع عشر. وغالبية تلك السناجق قلاع تتحكم بالممرات المهمة، بسبب طبيعة المنطقة العشائرية، والتهديد الايراني المستمر لها، وغالب اسمائها لا تعرف اليوم.

الاحســـاء:

استولى العثمانيون على الاحساء سنة 1550 ولم تقسم الى سناجق، بل ظلت وحدة ادارية واحدة، فقد اصبحت ايالة الاحساء من الايالات العراقية في عهد السلطان مراد الرابع (1623 ـ 1640).

3. الجهاز الاداري:

استهدف العثمانيون من وراء تنظيم ولاياتهم عدم تركيز السلطات بيد مسؤول واحد تلافياً لظهور النزعات الانفصالية التي تراود ذلك المسؤول. ولهذا كانت هيئة الادارة في كل ولاية تتألف من الوالي وموظفيه: الكتخدا، المتسلم، رئيس الكتاب، الخزنة دار، والدفتر دار (المسؤول المالي) واغا الانكشارية الذي يترأس قوات الدولة النظامية الموجودة في مركز الولاية وقلاعها المختلفة، والقاضي والى جانب هؤلاء يقوم ديوان استشاري يظم ابرز موظفي الولاية ووجوهها من السكان والمفتي ونقيب الاشراف.

ـ الوالي:

وهو راس الجهاز الاداري للولاية وارفع منصب واهمه فيه. فهو ممثل السلطان وسلطاته غير محدودة، بل يوصف احيانا بانه حاكم مطلق مستبد، لا يخضع الا لسيده السلطان العثماني، وقد اتخذ بعض ولاة بغداد مثل سليمان باشا الكبير(1780-1802) لقب الخليفة باعتبار ان بغداد مدينة الخلفاء. وكان للوالي القيادة العليا على القوات المتواجدة في بغداد، بحيث كان الولاة الاقوياء يتجاوزون في كثير من الاحيان على اختصاصات الموظفين الكبار الاخرين في الولاية كالقاضي وآغا الانكشارية، وله حق مصادرة اموال الاشخاص الذين يرتاب بولائهم. ويتم تعيين الوالي او تجديد ولايته سنوياً بفرمان (مرسوم) سلطاني يكتب بنسختين، ترسل الاولى اليه وتحفظ الثانية في العاصمة اسطنبول. ومنذ اواخر القرن السادس عشر، اصبح الوالي يحمل رتبة وزير ولقب باشا. ولم

تكن هناك قاعدة ثابتة لتعيين الولاة او نقلهم فقد يقلد شخص معين المنصب كوسيلة من وسائل المكافأة او التكريم او يحصل عليه لقاء رشوة معينة. وعلى نحو عام كان الوالي لا يظل في ولايته مدة تزيد على ثلاث سنوات مع استثناءات نادرة. فقد حكم بغداد ما بين عام 1639-1704م اربعة وثلاثون والياً. والهدف من وراء عملية التنقلات المستمرة، منع استقرار الوالي وتقوية علاقته بالسكان والقوى الموجودة داخل ولايته خوفاً من ان يتعزز مركزه مما قد يدفعه طموحه الى التفكير في الانفصال. ولتغطية نفقات الوالي في الولايات المطبق فيها اسلوب الاقطاع الحربي، منح اقطاعاً من درجة (خاص) مثل الموصل وشهرزور. اما في ولايتي بغداد والبصرة، فكان الوالي يتقاضى راتبا سنوياً (ساليانه). اكتسب ولاة بغداد اهمية خاصة تفوق ولايات العراق الاخرى وتتوضح هذه الاهمية من جعلهم مسؤولين عن المناطق الكردية والبكوات الاكراد كما كان لهم حق تعيين الموظفين دون الرجوع الى الباب العالي، فضلا عن ذلك كان يسمح لوالي بغداد ان يستعمل سفنا شبيهة بتلك السفن التي يستعملها السلطان العثماني. وسلطة الوالي ودرجة اهميته كانت تعتمد على شخصيته وقوته داخل الولاية وعلاقته المؤثرة فيها. واهم واجبات الوالي المحافظة على الولاية وضمان ولائها للسلطة العثمانية وضبط الامن والنظام والعدل، والاشراف على تطبيق القوانين، وحماية ارواح الناس وممتلكاتهم والعناية بتحصين القلاع والمدن، وارسال الاموال المفروضة على الولاية الى العاصمة سنويا والمشاركة الفعلية في الحروب التي تنشب بين الدولة واعدائها من الدول الاخرى. كما كان الوالي في اوقات الفيضانات يشرف على اعمال الصيانة الخاصة بالسدود، ويذكر الرحالة الامريكي فوك ان رديف باشا والي بغداد بعد فيضان بغداد عام 1874 قام بإصدار امر بأغلاق جميع الاسواق والدكاكين، واوجب على كافة الذكور من السكان باستثناء الاجانب ان يعملوا اربعة ايام في اصلاح السدود، وارسل نصفهم للعمل شمال النهر، وظل الباقون يعملون تحت اشراف الرجال الرسمين لإصلاح السدود المحيطة بالمدينة، وكان الباشا بنفسه في موقع العمل، محاطا بحاشيته يقوم بالإشراف على عمليات الاصلاح، وكانت هذه التدابير الحيوية سببا في انقاذ المدينة.

كان على الوالي ايضاً ولاسيما في ولايتي بغداد وشهرزور مراقبة تطورات الاوضاع في ايران وارسال تقارير منتظمة الى الباب العالي حول ذلك. ولما كان من واجبات الوالي المحافظة على الاوضاع الراهنة في الولاية فمن غير المتوقع منه احداث تغييرات اقتصادية واجتماعية لإصلاح الامور العامة.

كانت الحكومة العثمانية تطلع على شؤون الولايات عن طريق ارسال مبعوثين عنها في اوقات مختلفة لمراقبة احوالها وكتابة التقارير عن الاوضاع العامة فيها ومركز الوالي والتزامه بتنفيذ واجباته. على ان سلطات الوالي اخذت بالتقلص في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد حصرت وزارتا الداخلية والمالية بموجب اوامر اصدرتها في عام1885م الشؤون المالية كافة في الولاية بيد مدير مالية الولاية (الدفتر دار). كما قلصت سلطات الوالي على كثير من الدوائر التي كانت تدار من اسطنبول مباشرة، واقتصرت واجباته على التنسيق فقط . وكانت تلك الدوائر تضم: دائرة العدلية ودائرة تسجيل الاراضي ومصلحة الصحة ومصلحة التعليم ودائرة الدين العام ودائرة الجمارك ودائرة الاوقاف وادارة الاملاك السَنية. فكان رؤساء تلك الدوائر يرفعون تقاريرهم الى الحكومة المركزية مباشرة كما كانوا يتلقون اوامرهم منها.

ـ الكتخدا او الكهية:

وهو مساعد الوالي ومعاونه في الشؤون الادارية والاقتصادية والمالية والعسكرية المختلفة، او اي امر من الامور التي يكلفه بها. وله مقر خاص يعرف بدار الكتخدائية، ومصيره مرتبط بمصير الوالي. ويلاحظ انه كثيرا ما تختلط اختصاصات الكتخدا باختصاص رئيس ديوان الانشاء او بمهام المتسلم. حيث حل الاخير محله بشأن النيابة عن الوالي عند غيابه او وفاته، واخذ الاول مكانه في المجالين الاداري والعسكري، فكتب الرسائل وقاد الجيوش حتى غدا كلا المنصبين واحداً. وسلطات الكتخدا ترتبط بشخصية الوالي، فاذا كان قوياً تضمحل سلطته اما اذا كان الوالي ضعيفاً فان قوته تزداد. والمنصب بمثابة الدرجة

الاخيرة في السلم للوصول الى مرتبة الوالي، فصاحبه مؤهل بصورة عامة للتعيين بذلك المنصب. وتعرض هذا المنصب الى تغيرات مستمرة في القرن التاسع عشر ، حيث الغي عام 1872. واعيد عام 1880 والغي مرة اخرى بعد سنة واحدة، وظل ملغياً حتى عام 1907 ، حينما صدر مرسوم سلطاني بإعادته، وحددت واجبات معاون الوالي بالنظر في المراسلات التي ترد الى الوالي من دوائر الولاية وغيرها من المراسلات التي يخوله الوالي النظر فيها، وتقديم خلاصة بتلك المراسلات.

- المتسلم:

نائب الوالي واشبه ما يكون بوالي مؤقت، ويقوم (بتسلم) مهام ادارة الولاية عند غياب واليها لأي سبب، وتعيينه يأتي من الوالي نفسه دون الرجوع الى سلطة اعلى. وقد يعين لحكم منطقة او سنجق نائبا عن الوالي اي بمثابة قائم مقام مثل متسلم البصرة الذي كان يعينه والي بغداد حينما تحولت البصرة الى (متسلمية) تابعة لبغداد. والمتسلم شخص عادة يتولى مقاليد الامور بين عزل الوالي ووصول الوالي الجديد. وفي هذه الحالة اما ان يرسله الوالي الجديد او ان يقوم وجوه الولاية واعيانها باختيار متسلم حتى وصول وال جديد.

- رئيس الكتاب (ديوان افنديسي):

وهو بمثابة امين سر الوالي للشؤون الكتابية ويرأس ما يعرف بديوان الانشاء، وهو جهاز يتبع الوالي مباشرة ويضم مجموعة من الكتاب والمترجمين، ويختص بتحرير كتب الوالي ورسائله باللغات المتداولة وتسجيل الاوامر الحكومية الواردة للولاية وحفظها. واشتملت واجباته في القرن التاسع عشر على مراسلات الولاية، واعداد (السالنامات) وهي القرارات التي كانت تصدرها الحكومات المحلية في الولايات سنوياً. واصبح يطلق عليه اسم (مكتوبجي) او مدير مراسلات الولاية.

- الخزنة دار:

وهو الموكل بخزانة الوالي وضبط اداراتها ومصروفاتها، ويشرف على امور شتى منها تسجيل الفرمانات الواردة للولاية، وتسجيل مقدار الضرائب الواردة الى الولاية، وتسجيل مقدار الضرائب المفروضة على القرى وتثبيت مقدار ما استحصل منها.

- الدفتر دار:

وهو المسؤول عن ادارة المالية في الولاية وعصب النظام المالي القائم على الالتزام. ووظيفته منفصلة عن سلطة الوالي، ويعين مباشرة من الباب العالي بفرمان سلطاني شأنه شأن الوالي أو القاضي. وكان للدفتر دارية في الولايات العراقية دائرة خاصة تعرف بـ (الدفتر خانة) مستقلة عن سراي الوالي. ويوجد في ايالة بغداد ثلاثة انواع من الدفتر دارية هي دفتر دار خزينة، ودفتر دار تيمار، وكتخدا دفتر دار، علما انه لا توجد في الموصل هذه الانواع من الدفتر دارية، في حين كانت ولاية شهرزور فيها نوعين فقط من الدفتر دارية اذ لا يوجد فيها دفتر دار خزينة. ويعد الدفتر دار ممثلاً للسلطان في الشؤون المالية للولاية، واجبه ضبط حساباتها. ولهذا يحتفظ بالدفاتر والسجلات التي تبين الموارد المالية للولاية سواء كانت اموالاً سائلة او عينية، ومقدار الاموال الحصلة والمنتظر انفاقها والفائض والاحتياطي، وكيفية الحصول على موارد مالية اخرى في حالة حدوث عجز في ميزانية الولاية. ولكن الى جانب التخصص المالي نجد بعض الدفتر دارية يشاركون في العمليات العسكرية. وبما ان الدفتر دار مسؤولا عن احوال الولاية، لذا لم يكن يسمح للوالي المعزول أو أي موظف اخر ان يغادر الولاية الا بعد ان يثبت براءة ذمته. وان استقلال سلطة الدفتر دار عن الوالي لم تكن تراعي دوما، حيث تمكن بعض الولاة من السيطرة على الامور المالية في الولاية جميعاً، حتى لم يبق للدفتر دار دور مهم يقوم به مثلما حدث في ولاية الموصل خلال حكم اسرة آل الجليلي (1726-1834) الذين اخذوا على عاتقهم مسؤولية جمع الضرائب وارسال الاموال المطلوبة الى العاصمة سنوياً ويساعد الفتر دار موظف يسمى (روزنامجي) واجبه مسك السجل الخاص بالوارد والمصروف، انه

بمثابة كاتب حسابات الدفتر دار. وفي القرن التاسع عشر، اصبح مدير مالية الولاية (الفتر دار) مسؤولاً عن حسابات الولاية كافة، وكان من واجباته ان يبلغ الوالي عن اية مخالفة مالية يرتكبها موظفو الولاية وان يعرض في الامور التي تتعلق بتعيين او عزل المحاسبين ومدراء المالية. وغدا الدفتر دار هو المرجع الوحيد لكل مل يتعلق بالشؤون المالية في الولاية.

- مجالس الادارة:

من التطورات المهمة التي حدثت في الجانب الاداري في أواخر القرن التاسع عشر تشكيل مجالس ادارية في الولايات العراقية ووحداتها الادارية السنجق (اللواء) والقضاء. وتألف مجلس ادارة الولاية من اعضاء طبيعيين واعضاء منتخبين. والاعضاء الطبيعيين في مجلس ادارة الولاية هم: القاضي، مدير المالية، مدير مراسلات الولاية، المفتي، ونقيب الاشراف واحياناً معاون الوالي. اما الاعضاء المنتخبون فكان يتم انتخابهم من لجان خاصة تعرف بلجان التفريق، ومن بين الرجال الحائزين على ثقة المواطنين، على ان لا يكونوا من اقارب اعضاء مجالس الادارة الطبيعيين. وكان عدد هؤلاء يتراوح ما بين اربعة الى ستة اعضاء في المجلس. وتنعقد مجالس الادارة اربع مرات سنوياً برئاسة رئيس الوحدة الادارية . واشتملت اعمالها على اجراء المبايعات والمقاولات الحكومية، وتدقيق واردات الولاية ومصروفاتها، والنظر في امور الضرائب ومتابعة الخدمات العامة، والنظر في الشكاوى التي يقدمها المواطنون ضد تصرفات الموظفين. والى جانب تلك المجالس المحلية يقوم مجلس الولاية العمومي في مركز كل ولاية ويتألف من اربعة اعضاء منتخبين من كل سنجق (لواء) ويعقد دورة واحدة سنوياً تدوم اربعين يوماً برئاسة الوالي او من يخوله من كبار الموظفين في حالة غيابه. واهم واجباته النظر في وسائل تحسين الاوضاع الاقتصادية في الولاية ونشر الثقافة فيها والنظر في امور الضرائب وانشاء ابنية الخدمات العامة واصلاحها وصيانتها، وفتح الطرق وتشييد الجسور. مع ان وظيفة المجلس استشارية، الا ان الوالي المسؤول عن نقل توصياته الى الحكومة العثمانية لاستحصال الموافقة عليها.

- السلطة القضائية:

نظرت الدولة العثمانية الى مرفق القضاء نظرة موضوعية لغير المؤهلين علمياً بتقلد مناصبه ووضعت نظاما دقيقاً لتعيين القضاة وترقياتهم وتنقلاتهم ومتابعة اعمالهم. بل جرت محاولات لم يقدر لها الاستمرار من اجل اجراء امتحانات للقضاة عند كل تعيين جديد. ويمكن القول استنادا الى ذلك، ان القضاء كان اكثر نفاذاً وبقاء في الولايات العثمانية من النفوذ السياسي او العسكري للدولة في تلك الاقاليم. كانت المحاكم تنظر انواع القضايا المختلفة، سواء كانت مدنية او جنائية . وكان القضاة يفصلون في القضايا في ضوء ثلاثة مبادئ اساسية هي :

أ. الشريعة الاسلامية.

ب. القانون نامة (ملخصات الفرامين واوامر السلاطين التي تتعلق كل منها بحادثة او قضية معينة) وهي مجرد تذييل للشريعة وليست بديلاً عنها.

جـ. العرف

وكان القضاة يحصلون على دخلهم من مصدرين الاجور اليومية التي تمنحها الدولة للقضاة في اثناء خدمتهم الفعلية كل حسب درجته، والرسوم القضائية على مختلف القضايا التي تعرض عليهم وتعرف باسم اجرة صكوك، والغرامات التي يحكمون بها، وكلا المصدرين يدران ايرادا وفيراً. وكان منصب قاضي بغداد اعلى المناصب القضائية وارفعها في الولايات العراقية، وتصنف مرتبته ضمن المراتب القضائية العليا في الدولة المعروفة التي يطلق عليها (المولويات الصغار)الذين كان قضاتها من خريجي المدارس الدينية العليا الموجودة في اسطنبول، ولم يكن يمنح هذا المنصب الا لمن قضى مدة طويلة في الدراسة واثبت كفاية ونزاهة في اصدار الاحكام. وكانت صلاحية تعيين قضاة بغداد وعزلهم تعود الى قاضي عسكر الاناضول، ويقترن بصدور فرمان سلطاني يحدد فيه صلاحياتهم وواجباتهم كافة. وكانت خدمة القاضي دورية ومحددة بسنة واحدة قانونا،

حيث ينقل بعدها الى محل اخر بدرجته نفسها ، او يرقى الى مرتبة اعلى. الا ان هذه القاعدة لم تكن مطلقة كلياً حيث تولى بعض قضاة بغداد مناصبهم بضعة اشهر، في امضى قضاة اخرون في مناصبهم مدة تزيد على السنة. على انتهاء مدة خدمة القاضي في الولاية ، لا تعني عدم عودته الى الخدمة ثانية، حيث يمكن للقاضي ان يعين اكثر من مرة في المنصب ذاته. وكان قضاة الولايات العراقية الاخرى (الموصل والبصرة وشهرزور) من فئة القضاة العاديين الذين يشكلون الغالبية العظمى من عدد قضاة الهيئة التشريعية، وحددت مدة بقائهم بسنة واحدة ايضاً. اما في المدن الصغيرة فيشغل المنصب القضائي مسؤول يطلق عليه نائب القاضي، وينظر في القضايا باسم القاضي الذي انابه. علماً بانه كان هناك نواب قضاة الى جانب القاضي في مراكز الولايات يساعدونه وينوبون عنه ويصدرون احكامهم في قضايا شتى عند مرضه او تغيبه. والنائب لا يتقاضى مرتباً من الحكومة ولكنه يحصل على ايرادات كبيرة من حصيلة الغرامات المالية التي يحكم بها على المخالفين. والجدير بالذكر ان حصول النائب على منصبه يتم بواسطة نظام الالتزام ، كما ان على القاضي الحصول على مصادقة قاضي العسكر عند اختياره لنوابه. وطريقة الالتزام في تعيين نواب القاضي اثرت سلبياً في هيكل النظام القضائي، حيث اصبح النائب الذي حصل على منصبه بالالتزام لا يفكر الا بالحصول على اكبر قدر من المال، ويتم ذلك في كثير من الاحيان على حساب العدالة . وكانت سلطات القاضي واسعة جداً في منطقته القضائية، فهو المكلف بتطبيق الاحكام الشرعية بين الناس، بل وكان من المفترض فيه ان يراقب اعمال الوالي نفسه والنظر في مطابقتها للشريعة. وكان عليه النظر في الدعاوى والفصل فيها ومعالجة القضايا الشرعية الاخرى مثل تقسيم التركات وعقود الزواج وتنفيذ الوصايا، ويشرف على امور الضرائب ومدى مطابقتها لما هو مسجل في سجل المحكمة الشرعية. ولهذا نلاحظ ان معظم المراسيم التي تخص الشؤون المالية كانت توجه باسم الوالي والقاضي والدفتر دار. ومن واجباته المهمة تسعير السلع والمواد الغذائية في الاسواق ومراقبة التقيد بها. كما كان يمارس نوعا من الاشراف على الامور الادارية في الولاية او

السنجق، الذي يعمل فيه وكان عليه حال انتهاء خدمته في الولاية تقديم تقرير الى المسؤولين في اسطنبول يبين فيه اوضاع المنطقة التي انهى خدمته فيها.

- المفتي:

شكل المفتون قطاعاً مهماً في الهيئة التشريعية الاسلامية، ويقومون بمهام منصبهم بجانب القضاة ولكنهم ادنى منهم درجة. ويظل المفتي في منصبه مدى الحياة، ولا تحاط وظيفته باي نوع من انواع المظهرية التي كانت تحاط بها المناصب الاخرى في الولاية . ومهمة المفتي اصدار الرأي القانوني في المسائل التي يطلب منه بحثها. فيعكف على دراستها، ثم يسجل رأيه كتابة على ورقة معدة ومختومة من قبل. والرأي الذي ينتهي اليه يسمى(فتوى) ومع ان غالبية المفتين يعملون في المدن الرئيسة مع القضاة، نجد بعضاً منهم الى جانب رجال الحكم في الولايات مستشارين مدنيين.

- الصوباشي:

لقب حربي قديم، وقد شاع استعمال هذا اللقب في الاناضول منذ القرن الرابع عشر الميلادي، وقد اصبح لقب صوباشي من اشهر الالقاب الحربية المستعملة في سلك الشرطة في الدولة العثمانية التي اقتبسته من السلاجقة الحاكمين في اسيا الصغرى. ثم اصبح للصوباشية اقطاعاتهم (تيمار)، وكان لهم ايضاً الاشراف على السباهية في الولايات، وقد اصبح الصوباشي في الولايات من كبار ضباط الشرطة الذي يعاون (الجاوش باشي) رئيس الشرطة، في اعماله اليومية، ثم اصبح لقب صوباشي يستعمل للدلالة على رتبة عسكرية خاصة في سلاح فرسان. وكان للصوباشي مهام اخرى منها التجوال في الاسواق والمحلات ومراقبة نظافتها، واخبار رئيس المعمارين بما هو متداع من الابنية وكذلك التجوال ليلاً والقبض على الذين يعكرون صفو الامن. فوظيفة الصوباشي في زمن السلم ضبط الامن في الولاية.

4. القوات العسكرية:

تكونت قوات الولايات العراقية من ثلاث اصناف:

القوات النظامية: وتعرف باسم قبو قولي وهي مرتبطة بالحكومة المركزية في الاستانة، حيث مقر قيادتها العليا، ولكنها تصبح بأمرة الوالي في حالات الحرب والحملات العسكرية. وهذه القوات تأتي للخدمة العسكرية في مركز الولايات دوريا، أي انها في الحالات الطبيعية تبقى ثلاث سنوات في مكان معين حتى تحل مكانها قوة اخرى. وتقسم القوات النظامية الى:

-**الانكشارية(المشاة):** وتشكل العنصر الرئيس من القوات النظامية في الولايات العراقية، وتمثل السلطة المركزية اذ انها ترتبط بشخص السلطان والقيادة العليا في العاصمة وليس للولاة. وتخدم هذه القوات دوريا مدة معينة وعند انتهائها تعود الى مقراتها في العاصمة لتحل محلها القوة البديلة. ويتحتم على القوات الانكشارية الموجودة في الولاية الا تترك مواقعها الى حين وصول القوات البديلة، وقد هيأت الدولة سجلات خاصة لتنظيم الخدمة الدورية عرفت باسم قيشلاق دفتري. وقسمت هذه القوات الى مجموعات تعرف كل واحدة باسم اورطة على رأس كل واحدة منها ضابط برتبة جورباجي، يساعده ستة من الضباط اقل مرتبة هم: الاورطة باشي أي رئيسة الثكنة، ووكيل خرج، وهو المشرف على الانفاق والمؤونة، والبيرقدار أي حامل العلم، والباش اسكي وهو رئيس الحرس وهو اكبر افراد الاورطة سنا واقدمهم خدمة، وهناك الاشجي باشي أي رئيس الطهاة، والسقا باشي رئيس السقائين، يضاف اليهم كاتب يحفظ سجلات الثكنة. ولم يكن هناك عدد ثابت لجنود الاورطة الواحدة، اذ يختلف العدد حسب المكان والزمان والحالة السياسية، لكنه يتراوح بشكل عام ما بين 50-500، فعلى سبيل المثال بلغ عدد الانكشارية في بغداد عام 1605 من مجموع كل القوات المخصصة لحماية المدينة البالغ عددها اربعة عشر الف حوالي1500 انكشاري، وفي عام 1678في بغداد 3800 موزعين على 19 اورطة، أي بمعدل 200 رجل لكل واحدة، بينما بلغ عدد انكشارية البصرة في العام نفسه 1200 رجل. اما في كركوك مركز

ولاية شهرزور فتوجد اورطة واحدة تتألف من حوالي 150 رجلا. وكان القائد الاعلى لقوات الانكشارية في كل من الولايات العراقية عرف بلقب اغا الانكشارية يساعده الكتخدا. والاغا يرتبط بالسلطة المركزية في العاصمة، ولا يتسلم الاوامر من الوالي الا حين تشترك قواته في الحملات العسكرية المهمة التي يقودها الوالي. وتشمل سلطة اغا الانكشارية كافة القوات النظامية الاخرى. وقد اختلف عدد افراد الانكشارية من ولاية الى اخرى حسب وضعها الخاص ووضع الدولة عامة. ولكن بغداد تضم عددا اكبر من اية ولاية عراقية اخرى، وقد تراوح عددهم ما بين 7000-10000، بعد نجاح السلطان مراد الرابع(1623-1640) من استعادة بغداد من ايدي الصفويين عام 1639. ولكن العدد انخفض الى 5000 عام 1648، وزاد على 5500 عام 1670، لينخفض الى ادنى حد عام 1685 وهو 2202، بسبب الكارثة التي حلت بالجيش العثماني امام اسوار فينا عام 1683. وعند منتصف القرن الثامن عشر ارتفع العدد مرة اخرى فوصل الى 4914 انكشاريا، بسبب التهديدات الايرانية للعراق في عهد نادر شاه. اما ولاية الموصل فيتوزع الانكشارية فيها على ثلاث اورطات، عدد افرادها حوال 800 رجل، ثم ارتفع العدد في النصف الاول من القرن الثامن عشر الى خمس اورطات. وفي البصرة اعلى رقم وصلته اعداد الانكشارية في النصف الثاني من القرن السابع عشر هو 1800 انكشاري. تتوزع القوات الانكشارية في مراكز الولايات، وعلى مختلف سناجق الولاية وقلاعها المهمة. وكان واجبها الدفاع عن الولاية والحفاظ على الامن والنظام فيها وحراسة اسوار وابواب المدن. وفي حالة الحرب تتحشد اورطات الانكشارية تحت قيادة اغا الانكشارية الذي يتبع الوالي في اثناء الحملات العسكرية. ويحصل الجندي الانكشاري على راتب من الدولة يحسب بالأجر اليومي، ويوزع على اربعة اقساط سنويا. والى جانب الراتب يحصل الانكشاري على مخصصات خدمة اضافية بدل وجوده خارج العاصمة. اما اسلحة الانكشارية فكانت البنادق والسيوف والرماح والاقواس والسهام، ومن الجدير بالملاحظة ان الانكشاري يسمح له باختيار السلاح الذي يروق له.

-**الجبه جيه(صناع ومصلحو الاسلحة)**: يطلق على الصنف الثاني من المشاة النظامية المرتبطة بالعاصمة ويخدم افراده على نحو دوري في الولايات، ومهمتهم صناعة وصيانة اسلحة الانكشارية ونقلها الى ميدان الحرب وتوزيعها عليهم قبل المعركة. وبعد انتهاء الحملة العسكرية يتسلم الجبه جيه الاسلحة مجددا، ويتم ايداعها في الجبه خانه أي المستودع، لحفظها واصلاحها. ومن مهمات هذه الفرقة ايضا الاهتمام بالحيوانات الخاصة بالنقل والعربات المخصصة لنقل السلاح. ونظرا لأهمية هذه المهمة، ووجود الاسلحة والذخيرة بحوزتهم، فقد جرت العادة على وجودهم مع الاسلحة في مؤخرة الجيش، عندما يعسكر في موقع معين. ويجدر التنويه هنا ان افراد هذا الصنف دربوا كجنود مشاة يستخدمون الاسلحة النارية اليدوية. وتوزع هذه الفرقة على اورطات غير ثابتة العدد، وهي تحت امرة قائد يعرف باسم جبه جي باشي يساعده جبه جيلر كاتبي. اما القيادة العليا فبيد اغا الانكشارية. ويصنف الجنود حسب اختصاصهم فمنهم من تخصص في صناعة وصيانة الدروع، والاسلحة النارية، أو الرماح، والملابس، وهناك مختصون بالحبال والفتائل والبارود. ويلاحظ ان عددهم كان قليلا نسبيا، نظرا للكفاءة الفنية التي يجب ان يتصف بها المنتسب الى هذا الصنف، فقد كان مجموعهم لغاية عام 1574 بحدود 625 رجلا، لكن العدد اخذ بالارتفاع بشكل سريع بعد ذلك التاريخ، كجزء من ظاهرة تزايد اعداد الفرق العسكرية، وتدهور المستوى النوعي والانضباط الذي ميز الجيش العثماني في عصر التدهور. وكانت اعداد الجبه جيه تتبع اعداد الانكشارية، فتزيد وتنقص تبعا لها. وكانت (جبه خانه) انكشارية بغداد في (ايج قلعة) حيث يخزن البارود. وليست هناك معلومات دقيقة عن اعداد الجبه جيه في الولايات العراقية، ولو ان احدى الوثائق الرسمية العثمانية ذكرت ان عددهم في بغداد عامي 1647-1648 كان 160 رجلا.

-**الطوبجية(صنف المدفعية)**: على غرار الانكشارية كانت هذه الفرقة مرتبطة بالعاصمة، وكان رجال المدفعية يخدمون دوريا في ولايات الدولة وقلاعها مدة ثلاث

سنوات، ويراس الصنف ضابط يسمى طوبجي اغاسي أو سر طوبجي أي رئيس المدفعية، وهو يتبع اغا الانكشارية. وكان عدد المدفعيين يختلف من ولاية الى اخرى حسب موقعها ومتاخمتها لأراضي العدو، وعدد قلاعها الحدودية التي تتطلب وضع المدافع لتحصينها. وقد بلغ عدد الطوبجية في بغداد عام 1647-1648، سبعة وستين رجلا. وارتفع العدد الى 219 عام 1685، وفي العام نفسه كان عددهم في البصرة 182، وفي كركوك كان 50. وليس لدينا رقم دقيق لعدد المدافع، ولو ان بعض التقديرات قدرت العدد في بغداد في منتصف القرن السابع عشر بحوالي 60 مدفعا كبيرا، و150 مدفعا صغيرا على اسوار بغداد. وقدر العدد في النصف الاول من القرن الثامن عشر بـ 70 مدفعا. وقد اهتمت الدولة ببناء دور لصب المدافع وصيانتها(طوب خانه) في معظم الولايات المهمة، فكانت هناك طوب خانه في قلعة كلعنبر بالقرب من حلبجة في ولاية شهرزور في القرن السادس عشر، واخرى في بغداد الى جانب البارود فيها(البارود خانه). ولما كان نقل المدافع والقذائف يؤخر من سرعة وحركة الجيش فقد تم تشكيل تنظيم عسكري اضافي، وهو كتائب عربات المدافع(طوب عربجية) مهمة رجاله نقل المدافع والقذائف والبارود خلال الحملات العسكرية، وصناعة وصيانة عربات النقل وتم توزيع رجال هذا الصنف في ولايات الامبراطورية الى جانب رجال المدفعية.

قوات الوالي: ترتبط بالولاة مباشرة وهم يولونها اهتماما شخصيا لتعزيز مراكزهم في ولاياتهم ومساعدتهم على الوقوف بوجه القوات الاخرى في حالات العصيان والتمرد، أو الاستعانة بهم في ضرب الحركات القبيلة. وابرز الفرق التابعة لقوات الوالي هي: الجند الخيالة (اللاوند) -الفرسان الفدائيون (الدالاتية) -المتطوعون المشاة (السكبان) -حملة البنادق(التفنكجية).

القوات المحلية(برلي قولي): وتتكون من قوات حرس الحدود والقلاع من المتطوعين والفرسان الاقطاعيين(السباهية).

5.القوات البحرية:

بدأ اهتمام العثمانيين بالقوة البحرية في البصرة منذ منتصف القرن السادس عشر، حيث شهد هذا الوقت ذروة الصراع العثماني-البرتغالي في مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، وذلك من خلال الحملات البحرية العديدة التي وجهها العثمانيون الى تلك المناطق بقيادة كل من بيري ريس ومراد ريس وسيدي علي ريس. لكن العثمانيين لم يكتب لهم النجاح في تلك الحملات بسبب تفوق القوة البحرية البرتغالية. وفي غضون ذلك حاول العثمانيون جعل البصرة قاعدة لعملياتهم العسكرية في الساحل الشمالي للخليج العربي، ووضعوا مسؤوليات كبيرة على عاتق حكام البصرة، الذين كان عليهم آنذاك ان يقوموا بتزويد الاحساء والبحرين بالمؤن والمعدات وحماية حركة الملاحة في الخليج. ولكن خلال القرن السابع عشر لم تعد القوة البحرية العثمانية في البصرة تحرز تقدما مساويا مع ما احرزته الاصناف العسكرية الاخرى. وينقل لنا الرحالة البرتغالي تخيرا صورة عن السفن في اوائل هذا القرن، ففي البصرة هناك دار لصناعة السفن، وعدد كبير من المدفعية جيدة الصنع، وبعض القوادس القليلة المصنوعة من قطع الخشب الصغيرة، وهي رديئة الصنع. وهذه القوادس لم تكن معدة ضد البرتغاليين بل ضد العرب. ويمكن ان يعزى سبب تدهور البحرية العثمانية الى:

1. ان الوجود العثماني في البصرة قد انتهى في اواخر القرن السادس عشر، وذلك على اثر قيام حكومة ال افراسياب في هذه المدينة، وممارستها سياسة عربية مستقلة بعيدا عن أي شكل من اشكال التبعية المباشر للسلطة العثمانية ما بين 1596-1668، ولهذا لم يعد للعثمانيين أي اتصال بالخليج العربي.
2. نظرا لابتعاد العثمانيين عن الخليج العربي انصب اهتمام العثمانيين على بناء السفن الحربية الصغيرة واستخدامها في انهار العراق، ومن ناحية اخرى يبدو ان ال افراسياب في البصرة قد نهجوا الاسلوب نفسه فاكثروا من استعمال السفن النهرية الصغيرة لا البحرية، ذلك لانهم احتاجوا للأنواع الاولى لصد

الهجمات الفارسية المتكررة على مدينتهم، أو استخدامها للسيطرة على القبائل العربية في منطقة الجزائر.

3. لم يعد هناك حاجة الى السفن البحرية بعد انتهاء المواجهة مع البرتغاليين في منتصف القرن السادس عشر، وعدم الاصطدام بقوة بحرية اخرى خلال القرن السابع عشر.
4. استمر تركيز العثمانيين على بناء السفن الحربية الصغيرة واستخدامها في البصرة حتى بعد عودة نفوذهم اليها في نهاية القرن السابع عشر.

في القرن الثامن عشر استمر انخفاض عدد السفن البحرية الكبيرة بشكل واضح، اما السفن الصغيرة فهناك تأكيدات كثيرة على تزايدها طوال القرن الثامن عشر، وقد استمر الضعف ملازما للقوة البحرية الموجودة في البصرة حتى نهاية حكم المماليك في العراق، ولم نعد نسمع بوجود أي دور لهذه القوة في منطقة الخليج العربي.

كان القبودان باشا على رأس العاملين في القوة البحرية في البصرة، والذي تسميه المصادر المحلية باسم رئيس المراكب البحرية، أو ناظر البحرية. وكان القبودان باشا من الشخصيات المهمة ذات النفوذ الكبير في البصرة، وذلك لأنه كان يعين مباشرة من السلطان العثماني في اسطنبول، ولم يكن خاضعا للوالي أو المتسلم. ولكن منذ ان اصبح العراق تحت حكم المماليك وعقب اندماج البصرة ببغداد في مطلع القرن الثامن عشر، اصبح القبودان باشا يعين من قبل والي بغداد وتناقصت سلطاته الى حد كبير. وكان مقر القبودان باشا في البصرة في قرية المناوي الواقعة على شط العرب، ما بين نهري العشار والخورة، حيث تصطف قطعات الاسطول عادة هناك. والى جانب القبودان باشا فقد كان هناك البحارة الذين كان اغلبهم من اليونانيين والايطاليين العاملين في خدمة الاسطول العثماني، اما المقاتلين الموجودين على ظهر السفن في البصرة فقد كان اكثرهم من الاتراك، ويبدو ان هناك بعض المتطوعين من السكان المحليين. وعلى الرغم من ان رواتب العاملين في الاسطول كانت تدفع من قبل الخزينة المركزية لتبعيتهم المباشرة للسلطان، الا ان الامر قد تغير عندما اصبح

يخصص للقبودان والعاملين معه واردات بعض المقاطعات الكبيرة في كل من بغداد والبصرة، وذلك لتأمين نفقات الاسطول كاملة. كانت مهمة السفن العسكرية العثمانية في البصرة بشقيها البحرية والنهرية هي حماية سواحل العراق وانهاره الرئيسة. ويبدو ان القوة العسكرية النهرية كانت ذات دور فعال اكثر من القوة البحرية. وتاريخ العراق مليء بالحملات العثمانية النهرية التي استخدمت فيها سفن عسكرية صغيرة للقضاء على انتفاضات العشائر العربية، او لحماية الحركة التجارية في انهار العراق. اما ابرز انواع السفن في العهد العثماني في العراق فهي:

1. **الغراب:** وهي من السفن الحربية التي كانت معروفة في البحر الاحمر والخليج العربي، وعرفت في العراق خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، واستعملت هناك باعتبارها احدى السفن الحربية الصغيرة.
2. **فرقاطة:** تحتوي هذه على عدد من المقاعد يتراوح بين 10-17 مقعد ويبدو بان هناك نوعين من هذه السفن منها ما هو صغير ومنها ما هو كبير.
3. **القاليتة:** وهي سفن حربية، تحتوي على 20-24 مقعدا، وهي تحمل حوالي 220 مقاتل في الحرب، وتسير بالمجاذيف والاشرعة. وهناك نوع اخر من هذه القاليتة من النوع الكبير تسمى باشتردة تحتوي على 26-36 مقعدا.

المحاضرة السادسة / - الصراع الصفوي - العثماني على العراق:

ان الحالة السياسية في العراق اثناء الاحتلال العثماني الاول 1534م كانت غير مستقرة، اذ تميزت بكثرة الثورات والتمردات التي كان بعضها تُغذى من لدن الدولة الصفوية، وقد تعاقب على حكم بغداد ولاة كان لا يهمهم الاصلاح سوى اشباع رغباتهم المادية عن طريق فرض ضرائب جائرة واستعمال القسوة في جبايتها. وكان البعض منهم لا يقف عند حد اشباع رغبته المادية بل يعمد الى الانفراد بحكم الولاية في اطار التبعية الاسمية للسلطان العثماني.